القدس؛ وهي صيغة تختلف نوعاً ما عن مشروع الون؛ اذ اقترح اصحاب هذا الموقف ضمّ مناطق على طول «الخط الاخضر» (خط الهدنة عشية حرب العام ١٩٦٧) مع الاردن بصورة تؤدي الى توسيع خواصر اسرائيل الضيّقة بمسافة من ٣ ـ ٥ كيلومترات عن «الخط الاخضر». وحسب هذا المشروع، لا يكون نهر الاردن خط الدفاع عن اسرائيل، ويكون الاتصال حراً بين الضفة الفلسطينية والاردن.

أمّا قائد الضفة الغربية الاسبق، اربيه شاليف، فاستعرض المسألة من وجهة نظر عسكرية، في كتابه «خط الدفاع في الضفة الغربية»، واقترح حلاً اقليمياً وسطاً على مراحل؛ ورأى ان من الهامّ، في المرحلة النهائية، ضمّ مناطق في نقطتين استراتيجيتين فقط، هما المنطقة الممتدة لمسافة عشرة كيلومترات الى الشرق من القدس، وكذلك منطقة التلال الواقعة الى الجنوب من طيرات تسفي في غور بيسان(٤٤).

ان اصحاب هذا الاتجاه يفتشون عن حل لمشكلات اسرائيل في مجالي الامن والديمغرافيا؛ وهم يقبلون بفكرة الحكم الذاتي كمرحلة أولية؛ وقدّم البعض اقتراحاً تضمّن الاعلان، من جانب واحد، عن اقامة حكم ذاتي في الضفة الفلسطينية، مثلما اقترح جاد يعقوبي، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، وعضو الكنيست بن ـ اليعزر، ومن قبلهما موشي دايان.

وتجدر الملاحظة، هنا، ان كافة المفاهيم والصيغ هذه انما تعني الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وليس هنالك بينها ما يربط هضبة الجولان بالصفقة. وبالاجمال، فان المنطقة التي يبدي اصحاب هذا الاتجاه استعدادهم للتنازل عنها، أو التوصل الى حل وسط بشأنها، ترتبط باسرائيل من الشرق، أي بحل جزئي للضفة الفلسطينية؛ وثمة مجال في اطار هذه الصفقة للبحث في حل لقطاع غزة أيضاً. وليس هنالك من علاقة بين هذا الاستعداد للتنازل وبين مسألة هضبة الجولان التي ظلت موضوعاً يحظى باجماع شبه كامل في المجتمع الاسرائيلي، في ما يتعلق بعدم التنازل عن هذه المنطقة، وعدم الانسحاب منها.

أمّا الاتجاه الرابع، فنجده في حركة حقوق المواطن (راتس) والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، والقائمة التقدمية للسلام، والحزب الديمقراطي العربي. وهذا الاتجاه يدعو الى ترسيم الحدود على أساس الحدود التي كانت قائمة قبل الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ولا يمانع هذا الاتجاه في اقامة دولة فلسطينية في المنطقة الواقعة الى الشرق من الحدود الاسرائيلية. ويتميز هذا الاتجاه عن الاتجاهات السابقة في ان تلك الاتجاهات تعارض، معارضة قوية، دولة ثالثة بين اسرائيل والاردن، بينما يوافق هذا الاتجاه على اقامة دولة فلسطينية بشروط مختلفة.

ففي البرنامج السياسي الذي عرضته حركة حقوق المواطن (راتس)، والذي، على اساسه، خاضت انتخابات الكنيست الاخيرة، ورد ان حدود اتفاق وقف اطلاق النار العام ١٩٦٧ هي مجال الحكم الاسرائيلي. وكانت زعيمة الحزب، اعلنت، من قبل، عن انه بناء على القانون الدولي وقانون اسرائيل، «فان الحدود الرسمية لاسرائيل هي الحدود التي كانت قائمة عشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، باستثناء شرق القدس؛ وامّا جميع المناطق الاخرى، فهي مناطق محتلة، يديرها الجيش الاسرائيلي، ويعيش فيها شعب آخر يريد، بل ومن حقه، ان يحصل على تقرير مصيره»(٤٥).

وتتفق الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) والقائمة التقدمية للسلام والحزب الديمقراطي العربي، والتي يغلب عليها الطابع العربي، مع حركة حقوق المواطن (راتس) في رسم حدود الدولة اليهودية؛ الاّ انها تختلف معها في ما يتعلق بمدينة القدس؛ اذ تعتبر حركة حقوق